

Distr.: General
13 November 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثالثة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة

البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

يؤسفني أن أبلغكم باستفحال تدهور الحالة في فلسطين المحتلة بسبب أعمال العنف والترهيب التي لا تزال ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني في ظل الاحتلال العدواني وغير القانوني. وأنا أكتب إليكم اليوم تحديداً لأوجه انتباه المجتمع الدولي بكل إلحاح إلى الحالة الخطيرة التي تسود في قطاع غزة المحاصر، حيث يوجد المدنيون الفلسطينيون مرة أخرى في حالة من الرعب والصدمة من العدوان العسكري الإسرائيلي.

ففي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، أقدم ما يُسمى "وحدة سرية" من الجيش الإسرائيلي، باستخدام سيارة مدنية وفي أزياء مدنية، في انتهاك لمبدأ التمييز، على الدخول مسافة ٣ كيلومترات (ميلان اثنان) داخل قطاع غزة، متوغلة في شرق مدينة خان يونس، جنوب قطاع غزة، ثم قتلت سبعة فلسطينيين. وقد أشعل هذا الاعتداء فتيل توترات شديدة وأطلق العنان لموجة أخرى من العنف بين الجانبين تنذر بالمزيد من التصعيد وزعزعة الاستقرار، الأمر الذي يجعل حياة الملايين من المدنيين الأبرياء عرضة للخطر.

ومنذ يوم أمس وإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تنفذ هجوماً واسعاً على المناطق المدنية في قطاع غزة. وهذه الضربات الجوية هي أعنف من بين الغارات والهجمات العسكرية منذ عام ٢٠١٤. وقد قُتل ستة فلسطينيين آخرين نتيجة القصف الذي استهدف العديد من الممتلكات المدنية، بما في ذلك مبنى أحد الفنادق ومبنى محطة التلفزيون اللذان استهدفتهما قوات الاحتلال ودمرتهما. ولا تزال التوترات تزداد حدة من



جراء هذه الاعتداءات الإسرائيلية، ولا يزال الخوف والذعر يجيمان على المدنيين الفلسطينيين في ظل استمرار القصف واستفحال لهجة التحريض والتأجيج من مسؤولي الحكومة الإسرائيلية.

إن الوضع البالغ المشاشة في دولة فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، يندرج باستفحال حالة عدم الاستقرار، مع ما يتبع ذلك من آثار مدنية وإنسانية يعجز عنها الوصف، إذا لم يتم وقف هذا العدوان الإسرائيلي. ونحن نناشد المجتمع الدولي أن يبعث برسالة واضحة، بصوت واحد وموحد، للمطالبة بالتهدئة فوراً للحيلولة دون انفجار شامل للوضع، ولإنقاذ أرواح المدنيين الأبرياء.

وندعو من جديد المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، إلى التحرك فوراً للوفاء بالالتزامات التي يلقيها عليه ميثاق الأمم المتحدة لصون السلام والأمن الدوليين. ومن واجب المجلس أيضاً أن يتصرف وفقاً لقراراته، بما في ذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) والأحكام ذات الصلة الواردة فيه، وكذلك بموجب المبادئ الأساسية للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني وما فيه من أحكام تتعلق بحقوق المدنيين وبمحاية المدنيين في النزاعات المسلحة، بما في ذلك في سياق الاحتلال الأجنبي.

ونكرر نداءاتنا الملحة لحماية المدنيين الفلسطينيين الواقعين تحت الاحتلال الإسرائيلي، بما في ذلك في قطاع غزة الذي يتعرض اليوم، مرة أخرى، للحصار والعدوان. فالشعب الفلسطيني يجب أن تُكفل له الحماية، إذ لا يمكن أن يظل استثناء من المسؤولية عن حماية المدنيين في حالات النزاع المسلح، مع أنه يتعرض لفظائع مدمرة وانتهاكات صارخة للقانون.

ودولة فلسطين تؤكد من جديد التزامها بسيادة القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، كما تؤكد رفضها لجميع الأعمال التي تشكل انتهاكات للقانون الدولي.

وتأتي هذه الرسالة عطفاً على الرسائل السابقة البالغ عددها ٦٥٠ رسالة، التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكل هذه الرسائل المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ (A/ES-10/799-S/2018/968) سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب أن تُحاسب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم مرتكبيها إلى العدالة.

وأرجو التفضل بتعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

السفير

المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة